

Distr.: Limited  
30 December 2019  
Arabic  
Original: Russian

## الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات  
بين المستثمرين والدول)  
الدورة الثامنة والثلاثون (المستأنفة)  
فيينا، ٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

### الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

#### ورقة مقدمة من حكومة الاتحاد الروسي

##### مذكّرة من الأمانة

تتضمن هذه المذكرة ورقة وردت من حكومة الاتحاد الروسي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩  
تحضيراً للدورة الثامنة والثلاثين المستأنفة للفريق العامل. وترد هذه الورقة في مرفق هذه المذكرة  
بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## اقترح

الاتحاد الروسي بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول  
(الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال)

يرحب الاتحاد الروسي بعمل الأونسيترال على تحسين نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ويرى أنه ينبغي تعديل العناصر المنفردة في ذلك النظام. ويوافق الاتحاد الروسي على كثير من الشواغل التي استبناها الفريق العامل الثالث، وهو مهتم بمعالجة تلك الشواغل على نحو فعال.

وينبغي أن تكون جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التغلب على المشاكل المستبناة منهجية ومستدامة على المدى الطويل. ولا يمكن لها أن تسترشد بتميز مصطنع بين الإصلاح الهيكلي والإصلاح التراكمي. فكثيراً ما يؤدي هذا التصنيف غير المسوّغ للمبادرات الكثيرة التي تقدّمت بها الدول الأعضاء في الفريق العامل الثالث على مدى سنتين من عمل الفريق في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إلى تشويه مقصد تلك المبادرات وإضعاف ما لها من تأثير إيجابي محتمل. ونحن نرى أن أي مقترحات - سواء كانت تتعلق بالتحكيم الاستثماري أو تتجاوز نطاقه - قد تكون لها في نهاية المطاف آثار هيكليّة على كامل نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

## مبادئ العمل

ينبغي أن يستند إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إلى المبادئ التالية:

- ١ - الدور القيادي الذي تضطلع به الدول، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع الجهات الفاعلة الأخرى في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
- ٢ - الحفاظ على مزايا النظام الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، مثل طابعه اللامركزي ومرونته وحياده
- ٣ - مراعاة مصالح جميع الجهات المشاركة في إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في سياق اتخاذ القرارات، وإعطاء تلك المصالح أوزاناً متساوية
- ٤ - الطابع غير المسيس لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
- ٥ - الاتساق في معالجة الشواغل المستبناة، مع مراعاة أي توافق في الآراء ينشأ في الفريق العامل الثالث بشأن مبادرات معينة، وكذلك ما للحلول المقترحة من فعالية محتملة.

## تنظيم الأعمال

يرى الاتحاد الروسي أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع المشاكل المستبناة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وبغية ضمان أن يكون العمل المضطلع به شاملاً للجميع، ينبغي أن تركز مناقشة السبل المحددة لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في المقام الأول على المجالات التي تتسم بأقل قدر من تباين الآراء بين الدول الأعضاء في الفريق

العامل الثالث. فمن شأن هذا النهج أن يكفل استخدام موارد الفريق العامل الثالث على النحو الأمثل، واستمرار فعالية العمل المضطلع به، والامتنال لمبدأ توافق الآراء في اتخاذ القرارات.

ويوافق الاتحاد الروسي بوجه عام على الشواغل المستبانة في الوثيقة A/CN.9/WG.III/WP.149:

- ١- الشواغل المتعلقة باتساق قرارات التحكيم وتماسكها وإمكانية التنبؤ بها وصحتها
- ٢- الشواغل المتعلقة بالمحكّمين ومتخذي القرارات
- ٣- الشواغل المتعلقة بتكلفة القضايا ومدتها
- ٤- شواغل أخرى.

الشواغل المتعلقة باتساق قرارات التحكيم وتماسكها وإمكانية التنبؤ بها وصحتها

يتمثل جوهر هذه المشكلة في تباين تفسيرات المعايير الأساسية لحماية الاستثمار، وفي المشاكل المتعلقة بتقرير ولاية هيئة التحكيم ومقبولية المطالبات، والتضارب في القرارات التي يتخذها المحكّمون، وعدم وجود أحكام قانونية تحكّم إجراءات التحكيم المتزامنة المتعددة.

وفيما يتعلق بالشواغل التي استبانها الفريق العامل الثالث في هذا الشأن، نرى أن خيارات الإصلاح التالية هي الأمثل:

- ١- تعزيز دور الدول في عملية تفسير المعاهدات الدولية التي هي أطراف فيها، من أجل ضمان تطبيق المحكّمين لأحكام تلك المعاهدات على نحو صحيح ومتسق.

في هذا الصدد، نرى أن المبادرة الرامية إلى إنشاء آليات لقيام الدول بتفسير أحكام المعاهدات الاستثمارية الدولية، بحيث يكون ذلك التفسير ملزماً لهيئة التحكيم، مما يحول دون قيام المحكّمين باستحداث معنى جديد في نص المعاهدة الدولية أو باتخاذ قرارات تستند إلى اعتبارات تتجاوز نطاق تفسير القانون، تستحق دراسة موضوعية ضمن إطار الفريق العامل الثالث.

- ٢- إنشاء آلية استئناف مخصصة تعمل على أساس نفس المبادئ المتبعة في النظام الحالي لتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية.

لا توجد حالياً آلية من هذا القبيل في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، غير أن الفوائد المحتملة لإنشاء آلية من هذا القبيل ضماناً لاتساق قرارات التحكيم وصحتها، وكذلك طرائق إنشائها، تستحق اهتماماً وثيقاً. والاتحاد الروسي على استعداد للمشاركة في النظر في هذه المسألة ضمن إطار الأونسيترال.

- ٣- وضع أحكام إجرائية نموذجية (مثل بند "الحرمان من المزايا" وأحكام تنظم تسوية المنازعات قبل التحكيم وأحكام لمنع تضارب المصالح) يمكن إدراجها في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة.

## الشواغل المتعلقة بالمحكّمين ومتّخذي القرارات

إنَّ حق الأطراف في تعيين محكّمين في عمليات التحكيم الاستثماري هو واحد من المبادئ الرئيسية لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، إذ يبيّن الثقة في النظام ويجعل التحكيم الدولي أكثر جاذبية للدول وللمستثمرين على حد سواء. وهذا المبدأ يمكن الأطراف في الإجراءات من ضمان أن تكون تركيبة هيئة التحكيم، من وجهة نظرهم، متوازنة وأفضل ملائمة لخصوصيات المنازعة. ويرى الاتحاد الروسي أنّه ينبغي لأي خيار إصلاحي أن يحافظ على الآلية التي تتيح للأطراف في إجراءات التحكيم الاستثماري تعيين المحكّمين.

غير أنّ نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول يفتقر إلى الاتّساق فيما يتعلق بالاشتراطات المنطبقة على المحكّمين (الجانب الموضوعي للمشكلة) والإجراءات التي توفر الضمانات الضرورية (الجانب الإجرائي للمشكلة).

وعند البحث عن حلول ممكنة، ينبغي النظر في كل من الجوانب التالية:

- ١- وضع اشتراطات تتعلق بمؤهلات المحكّمين في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تحقيق التنوّع في مجموعة المحكّمين من حيث الدول التي يحملون جنسيتها والنظم القانونية ونوع الجنس والخبرة السابقة، بما في ذلك خبرة قضاة المحكمة العليا
- ٢- تدعيم القواعد الملزمة بالإفصاح عن أي معلومات متعلقة بتركيبة هيئة التحكيم تمسُّ استقلالية هيئة التحكيم وحيادها، بما في ذلك القواعد التي تمكّن من استبانة الصلات القائمة بين المحكّمين والأطراف الثالثة التي تموّل الإجراءات
- ٣- وضع قواعد تقيّد "ازدواجية الوظائف" أو تحظرها، وأحكام تنظّم إزالة التضاربات الأخرى في المصالح
- ٤- اعتماد أحكام تنظّم أعباء عمل المحكّمين، وخصوصاً وضع اشتراطات تتعلق بتقديم ضمانات بأن لدى المحكّم وقتاً كافياً لدراسة المنازعة
- ٥- وضع أحكام تنظّم عواقب اكتشاف أن أحد المحكّمين لا يفي بالاشتراطات المنطبقة، بما في ذلك عندما يُكتشف فيها ذلك الإخلال بعد تعيين المحكّم
- ٦- وضع اشتراطات خاصة تنطبق على أمناء (مقرّري) هيئات التحكيم الاستثماري وتهدف إلى منع تضارب المصالح وضمان تمثيل متناسب لمستخدمين من مختلف مناطق العالم، وعدم التمييز في توافر فرص اختيارهم و/أو تعيينهم
- ٧- وضع قواعد تمنع أمناء هيئات التحكيم الاستثماري من اتّخاذ القرارات بدلاً من المحكّمين.

## الشواغل المتعلقة بتكلفة القضايا ومدتها

يمثل التحكيم الاستثماري آلية باهظة التكلفة لتسوية المنازعات. ويتألف المبلغ الإجمالي لتكاليف التحكيم من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: أتعاب المحكّمين، وأتعاب المؤسسة التي تدير

إجراءات التحكيم، وأتعاب المستشارين القانونيين. وتمثل الفئة الأخيرة المبلغ الأكبر.

ويؤيد الاتحاد الروسي الاقتراح الداعي إلى النظر في إنشاء مركز استشاري غير حكومي معني بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من أجل تقديم مساعدة خبراء إلى الأطراف المهتمة، بما فيها البلدان النامية.

وإلى جانب ذلك، نرى أن الآليات التالية يمكن أن تقلل من التكاليف التي يتحملها أطراف المنازعة وكذلك العبء الواقع على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ككل:

١- وضع قواعد تجعل إجراءات التوفيق المسبقة أمراً إلزامياً

٢- صوغ توصيات تهدف إلى تدعيم مشاركة الكيانات الحكومية بغية التوصل إلى تسوية أولية للمنازعات ضمن إطار الولاية القضائية الوطنية ذات الصلة.

ومن شأن استخدام هذه الآليات بحسن نية أن ييسر التوصل إلى حلول توافقية مفيدة لطرفي المنازعة، مما يساعد في المدى الطويل على الحفاظ على علاقات تعاون بين المستثمرين والدول المضيفة.

كما يمكن للتدابير التالية أن تساعد على معالجة التحديات القائمة في مجال إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول:

١- توسيع نطاق استخدام فترة التقادم في سياق الدعاوى الاستثمارية ضد الدولة

٢- تدعيم إجراءات الرفض المعجل للدعاوى التي لا تفي بمعايير رسمية معينة.

شواغل أخرى

يرى الاتحاد الروسي أنه ينبغي أيضاً تناول المسائل التالية ضمن نطاق عمل الفريق العامل

الثالث:

١- وضع حدود واضحة لحماية المستثمرين، وخصوصاً فيما يتعلق بمنع الشركات العاملة وهماً (أي دون القيام بأي نشاط اقتصادي حقيقي) في إقليم الدولة المضيفة من استخدام آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٢- استحداث التكنولوجيات الرقمية واستخدامها على نطاق واسع، مما يؤدي إلى تعجيل إجراءات تسوية المنازعات الاستثمارية وإلى خفض تكلفتها وتبسيطها.

وحسبما ذكر أعلاه، لا يوجد حل واحد يناسب جميع المشاكل القائمة في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينطبق هذا أيضاً على الشكل الذي تُنفَّذ به أيُّ حلول. ونرى أن أفضل طريقة لمعالجة بعض المسائل المعنية هي تنفيذ الصكوك القانونية غير الملزمة، بما فيها الصكوك التي اعتمدها الأونسيترال. غير أن هناك حلولاً أخرى يلزم تكريسها في معاهدات دولية ذات صلة.

وفي ضوء ما تقدّم، يقترح الاتحاد الروسي أن يعتمد أعضاء الفريق العامل الثالث نهجاً لتحسين نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول يقضي بدراسة الشواغل المستبانة مع مراعاة

إيلاء الأولوية للمسائل التي يوجد توافق في الآراء بشأنها بين الدول الأعضاء في الأونسيترال. أما الخيارات المتطرفة، مثل إنشاء محكمة استثمارية دولية، فمن المرجح ألا تفشل في حل المشاكل الجوهرية للنظام الحالي فحسب، بل قد تفضي أيضاً إلى مشاكل جديدة. ويجب أن تكون أي تغييرات في النظام الحالي مدروسة بعناية ومتوازنة، وأن تجسّد مصالح جميع الجهات الفاعلة في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

والاعتبارات التي بينها الاتحاد الروسي أعلاه فيما يتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول هي ذات طابع أولي، ولا تمس بالموقف النهائي للاتحاد الروسي بشأن مسائل معينة.